مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نصف الشهري

## تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

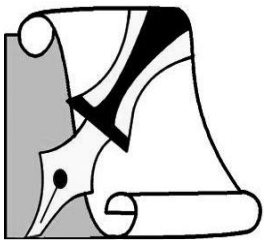

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

# تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

## أهداف المركز الرئيسية:

1 ــ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 ــ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 ــ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 ــ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

# الفقر في إسرائيل: واقع ودلالات

**1 – مدخل:**

تفيد التقارير التي تصدرها مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، بأن هناك معدلات متزايدة من الفقر في أوساط العاملين، وارتفاعا مطردا في معدلات الفقر للمسنين. وتوضح التقارير أن الأشد فقرا في إسرائيل هم العرب والمتدينون اليهود المعروفون باسم الحريديم. ومن بين العرب هناك 52.6% يُعدون فقراء حقيقة.

في السياق يقول البروفيسور دانيئيل غوتليب، إن ارتفاع معدلات الفقر في إسرائيل يعود إلى جملة أسباب، منها: تباطؤ النمو، وزيادة نسبة البطالة، وتقليص مخصصات الأطفال. وأشار إلى أن إسرائيل تأتي في المرتبة قبل الأخيرة وفق معدلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 35دولة. ووفق تصريحات وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلي الاسبق حاييم كاتس، فإن إسرائيل تحتاج إلى إضافة سبعين مليار شيكل ( 18مليار دولار) للموازنة الخاصة بمكافحة الفقر، مشيرا إلى وجود نسبة من الفقراء ممن هم منخرطون فعليا في سوق العمل، لكنهم لا يتمكنون من قضاء شهر كامل في حياة كريمة، ويصل عددهم إلى نحو 176ألف إسرائيلي.

من جهة أخرى، طالب زعيم المعارضة الإسرائيلية يتسحاق هرتسوغ بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لبحث معالجة الحكومة لظاهرة الفقر، مؤكدا أن تقرير الفقر –بما احتوى من معطيات مقلقة– لا يبدو أنه يهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن أعضاء في حزب المعسكر الصهيوني قولهم إن نتنياهو في الوقت الذي يبلغ الإسرائيليين أنه يجب استخراج الغاز من تحت الأرض، فإنه يبقي على آلاف الإسرائيليين تحت الأرض في ظل معدلات الفقر المتزايدة. وكان عضو الكنيست إيتسيك شموئيلي قد بكى في إحدى جلسات الكنيست التي

تناولت ظاهرة فقر المسنين في إسرائيل، متهما ما وصفها "برأسمالية نتنياهو المتوحشة" بأنها تغرق هؤلاء المسنين الإسرائيليين تحت خط الفقر.

الجدير بالذكر أن المواطنين العرب يشكلون نصف الفقراء في إسرائيل؛ بسبب "سياسة الإفقار والتمييز العنصري" الصهيونية ضدهم. ويعيش حوالي مليون و 400ألف عربي في إسرائيل، يشكلون 20% من عدد السكان، البالغ قرابة 8ملايين ونصف المليون نسمة، بحسب إحصاءات رسمية. وقد اعتبر عضو الكنيست جمال زحالقة، النائب عن "القائمة العربية المشتركة"، أن "سياسة الإفقار والتمييز العنصري تقف وراء تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع العربي في الداخل الاسرائيلي". ودعا إلى تطبيق خطة محاربة الفقر، المعروفة بخطة "أللوف"، وتخصيص مبلغ 2مليار دولار إضافية، بشكل سنوي ولمدة عشر سنوات.

في تقرير سابق نشرته منظمة OECDفي العام 2010، تم تناول ثلاثة أسباب مركزية للفقر في المجتمع العربي في إسرائيل: الأول، التمييز في توزيع أو تخصيص الميزانيات والموارد بين البلدات اليهودية والعربية. على سبيل المثال في تقرير رصد لمركز مدى الكرمل ( 2016) بيّن أن أحد جوانب التمييز ضد العرب ما يسمى 'الموازنات المشروطة'، وهي فرض شروط تحويل أموال الميزانيات للسلطات المحلية في حالة تنفيذ سياسة هدم منازل غير مرخص بها. الثاني، جهاز تربية وتعليم لا يلائم احتياجات المجتمع، وكوادر تعليم بحاجه لتطوير وتأهيل. الثالث، انعدام الثقة وفجوة بين السكان العرب ومؤسسات الدولة نتيجة الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني. بالإضافة لأسباب أخرى تم طرحها ومن أهمها النسبة المنخفضة للنساء العربيات في سوق العمل، فقد دلت الأبحاث على أهمية رفع نسبة النساء العربيات في سوق العمل لمواجهة الفقر، لكن هناك العديد من العوائق التي تتعلق في المجتمع والدولة تحول دون ذلك.

وبحسب تقرير صدر عن مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية (رسمية) فإن 53.3% من العرب في إسرائيل فقراء. وأوضح زحالقة أن "إسرائيل تحدد أهدافا اقتصادية، لكنها لا تحدد أهدافا اجتماعية

عينية، وآن الأون لتطبيق خطة إستراتيجية لمحاربة الفقر عموما، وتضمن خصوصا تقليص الفقر في المجتمع العربي إلى النصف، خلال السنوات القادمة، ليتمكن المواطن العربي من العيش بكرامة".

وشدد زحالقة على أنه من الممكن تقليص الفقر في المجتمع العربي، وخفضه إلى مستوى المعدل العام في إسرائيل، "إذا تبنت الحكومة سياسة مختلفة تعتمد على التأهيل المهني والتعليمي وتوفير أماكن عمل ملائمة في المجتمع العربي". ويشكل غلاء المعيشة أعباء إضافية على المواطنين العرب بالذات، وذلك على الرغم من ارتفاع الحد الأدنى للأجور إلى 5000شيكل عام 2017، إلا أنّ هذا لا يكفي لسداد المتطلبات اليوميّة، مثل استئجار شقة ومصروف المواصلات الخاصة والعامة، والتعليم والملبس والمأكل. ورأى خبراء اقتصاديون أن العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل لن ينجحوا في تحسين مستواهم المعيشي في السنوات القليلة المقبلة ، لأن السياسات الاسرائيلية التمييزية تجاههم لم تتغير. وقال عاص الاطرش ، مدير معهد يافا للأبحاث الاقتصادية،أن نحو خمسين بالمئة من عرب إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، موضحا أنه يتوقع أن "يصبح الوضع أسوأ بسبب التباطؤ الاقتصادي". وأضاف ان "اسرائيل اعترفت منذ عشرين عاما بوجود فجوة كبيرة بين العرب واليهود من الناحية الاقتصادية بسبب السياسات التمييزية نحوهم". وأكد أن مستوى الحياة في إسرائيل عال جدا ولا يستطيع العرب مجاراته، معتبرا أنه "كان يجب على الحكومات الاسرائيلية أن تعطي الحلول لردم هذه الفجوة"، مشيرا خصوصا إلى البطالة "المرتفعة جدا" لدى عرب إسرائيل. وأشار إلى أن "إسرائيل عاشت فترات ازدهار اقتصادي بين 1995و1999وبين 2003و2008لكن لم يتغير شيء تجاه العرب لأن إسرائيل تتبع سياسة تفضيل نحو اليهود. فاذا انتعشت اقتصاديا سينتعش المجتمع اليهودي و إذا انتكست اقتصاديا فسيكون نسبة الفقر عند العرب أعلى لأنهم لن يجدوا الدعم الحكومي الاسرائيلي". وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اشترطت على إسرائيل تحسين حياة العرب وردم الفجوة التمييزية للانضمام

اليها. ولهذا السبب رصدت إسرائيل نحو 800مليون شاقل للبنية التحتية للقرى والبلدات العربية. وانضمت إسرائيل في ايار 2010رسميا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم 35دولة متقدمة. وقال جعفر فرح أن"المبلغ الذي رصدته إسرائيل للبلدات العربية ويقارب 800مليون شاقل (نحو مليوني دولار) لا يغطي سوى 13بلدة عربية كبرى ولخمس سنوات وأبقت نحو ثلاثين بلدة عربية بدون أي مشاريع وبرامج لمدة خمس سنوات". وقال فرح أن "الوضع الاقتصادي للعرب تحسن لدى نحو خمسين بالمئة. أما الجزء الآخر فلا ينجح بالخروج من خط الفقر". و أضاف أن "هناك نحو 60بالمئة من الشبان العرب عاطلون عن العمل". و أشار إلى بنود عديدة في ميزانيات الوزارات تستثني العرب بينما ترصد مليارات الدولارات لبرامج خاصة لليهود فقط "ومنها ما هو معد لاستيعاب القادمين الجدد من اليهود" وتبلغ حوالى 340مليون دولار. من جهته رأى البروفسور عزيز حيدر من الجامعة العبرية أن "المشكلة الأساسية للحالة الاقتصادية للعرب تكمن في الأرض". وأضاف أن "العرب يملكون 60بالمئة من الأراضي لكن ليس لهم حق التصرف بها لأنها مضمومة إلى مجالس محلية واقليمية يهودية وبالتالي لا تستطيع هذه المجالس عمليا التخطيط لاقامة مناطق سكنية أو صناعية". وتابع أن "المشكلة ليست في عدم وجود رؤوس أموال عربية في اسرائيل. يوجد الآن رؤوس أموال لكن لا يستطيع العربي استثمارها لأنه لا يوجد أصلا بنى تحتية للاستثمار الذي من شأنه خلق فرص عمل للناس حتى في المجال الخدماتي". وقال حيدر "قبل عشرين عاما لم يكن هناك مستوردون عرب في اسرائيل أما الآن فهناك نحو 600مستورد". وتحدث عن حجم تعاملات هؤلاء التجار، موضحا أن "البعض منهم يدور نحو 500مليون دولار سنويا والمئات منهم يدورون سنويا أكثر من مئة مليون دولار". وتابع أن "هناك الآلاف من التجار والمقاولين ومحلات صناعية قليلة يدورون أكثر من مليون دولار سنويا". وأكد عزيز حيدر أنه "لإيجاد حلول لتنمية مجتمعنا العربي اقترحنا قبل أربع سنوات إقامة بنك عربي مع مستثمرين آخرين في إسرائيل من

أموال عربية والاستثمار في المجتمع العربي لكن هذه الفكرة المثالية قد تصادفها عراقيل كثيرة ولكن احدا لم يجرب تنفيذها".

من جهته اعترف رئيس الكنيست رؤوفين (روبي) ريفلين بان "مشاركة العرب في سوق العمل تبلغ حوالى 13,7بالمئة وهي نسبة منخفضة جدا"، مشيرا أيضا إلى أن "نسبة النساء العاملات منخفضة أكثر". ورأى أنه "من واجب الحكومة تحويل الميزانيات لتقليص الفجوات بين المجتمع العربي واليهودي والطريق نحو المساواة الفعلية ما زال طويلا جدا". وطالب عضو الكنيست العربي طلب الصانع بتخصيص ميزانيات اضافية لتطوير المجتمع العربي وتخصيص الميزانيات بحسب نسبة العرب من مواطني هذه الدولة. وبحسب المعطيات فإن العائلات العربية واليهودية لدى المتدينين هي أكبر المجموعات الفقيرة في إسرائيل والتي تصل نسبة الفقر فيها إلى أكثر من 50%. كما إن نسبة الفقر في المجتمع العربي في إسرائيل قد ارتفعت من 51.7% عام 2013إلى 52.7% عام 2014. وارتفعت نسبة الفقر في صفوف عائلات المسنين عام 2014من 22.1% إلى 23.1%. وينبع هذا الارتفاع من انخفاض مركب الدخل من العمل لدى هذه المجموعة. وتشير المعطيات إلى ارتفاع في مؤشرات الفقر المستمر لدى العائلات الكثيرة الأولاد ( التي تضم خمسة أولاد فما فوق) حيث أن 84% من هذه الفئة من العائلات تعيش في حالة " الفقر المستمر"– مع الإشارة إلى أن 77% من عائلات اليهود المتدينين ( الحريديم) تعيش حالة من هذا النوع من الفقر.

في السياق قال مدير عام مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل البروفيسور شلومو مور ، إنه يقترح بأن تحدد الحكومة أهدافا على المستوى الاجتماعي للمدى البعيد وأن تقوم بتقليص الفقر وانعدام المساواة في الدخل. وتأتي توصيات البروفيسور مور بعد 7سنوات من قيام الحكومة برفض توصيات التقارير المشابهة للتأمين الوطني ولجنة محاربة الفقر، والتي طلبت من الحكومة تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس في مكافحة الفقر. وبحسب التقارير فإن "الحكومات المختلفة لم تتطرق بشكل جدي إلى الأهداف التي حددتها لنفسها. واللافت أن نسبة العائلات الفقيرة التي يملك معيلها

الرئيس مستوى التعليم من الصف الثامن، فما دون ذلك- يقارب الخمسة وأربعين بالمئة (44,9%)، بينما تتراجع النسبة لدى العائلات التي يملك معيلها شهادة أكاديمية.

من ناحية اخرى فإن إيهود باراك الذي يلقبه الاسرائيليون بـــ"نبي الغضب الملتحي" يطلق بين حين وآخر الرقم العجيب، بحسب تعبير الصحافة الاسرائيلية، حول معدلات من هم تحت خط الفقر في كيان العدو وهو مليون و800ألف شخص. وبعد التدقيق في الرقم يتبين أن حجم العائلة في الكيان هو العامل الرئيس الذي بسببه يوضع الكيان في مكان بارز في معدلات الفقر مقارنة مع دول الـــ OECDمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبشكل خاص بالنسبة للأطفال. ففي حساب مؤشر دول المنظمة يتصدر الكيان هذه الدول لناحية متوسط عدد الأطفال لدى كل أسرة،إذ يبلغ في الكيان 3.1طفل في المتوسط. وبعد إسرائيل تأتي دول جنوب امريكا ( 2.5طفل)، الولايات المتحدة (1.8طفل)، المانيا (1.6طفل). أما متوسط عدد الاطفال في الـــ OECDفيبلغ 1.7طفل لكل أسرة. والمكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل يؤكد المعطى الذي يتمثل بعلاقة وطيدة بين عدد الأطفال وتوفر المال (شباط 2018): فإذا كنا في الـــ 10في المئة من أسر الطبقة العليا، فإن معدل العائلات مع اولاد يبلغ 18.4في المئة فقط، في حين أنه في الـــ 10في المئة من الطبقة الدنيا، يكون معدل العائلات مع اولاد في سن اقل من 18سنة، 65.3في المئة من إجمالي العائلات. وكلما نزلنا إلى أسفل فإن نسبة العائلات كثيرة الأولاد تزداد. وهذا بالطبع ينقلنا فورا إلى القطاعات. فمثلا الأصوليون الذين يشكلون حوالى 6في المئة من عدد السكان، تبلغ نسبتهم من اجمالي العائلات الفقيرة 15في المئة مع ستة أولاد في المتوسط. وثمة عدد مشابه وحتى أعلى منه من حيث عدد الاولاد، يمكن أن نجده في أوساط ثلث العائلات العربية. فلا يكون ثمة غرابة، حسب مؤشرات الغنى والفقر، أن 39في المئة من بين الفقراء هم من العرب، رغم أن نسبة السكان العرب هي فقط 14.6في المئة من إجمالي عدد سكان الكيان. من هنا فإن حوالي 54في المئة من الذين يعتبرون "فقراء" في اسرائيل هم موجودون في مجموعات "الفقر" بسبب اختيارهم الثقافي أو الاجتماعي.

في منتصف العام 2017نشر المعهد الأصولي لأبحاث السياسات بحثا جاء فيه أن حقيقة أن نعتبر أحدا ما "فقيرا" ليس بالضرورة أن هذا يجعله يشعر بسوء. بل بالعكس: "عند التقسيم بحسب معدل دخل الفرد في العائلة، يتبين أن الرضى من الحياة في أوساط الأصوليين لا يتغير وفقا لمعدل المداخيل، خلافا للعلاقة بين مستوى الدخل والرضى من الحياة في أوساط السكان اليهود غير المتدينين. وبصورة أشد في اوساط السكان العرب. وهذا الاستنتاج يزيد الفوارق بين رؤية الفقر في المجتمع الحريدي وبين رؤيته في المجتمع بشكل عام، حيث لايوجد اختيار ذاتي للفقر ومستوى الحياة المادي المنخفض.

هناك تفسير لما يعتبر أمرا غريبا في نظر الشخص الذي ينظر من الخارج: ففي المجتمع الحريدي دائما يتم ايجاد الطعام والملابس والمأوى والتعليم لكل شخص. حيث الضمانة المتبادلة تحمي من الفقر، مثلما هو الامر في الكيبوتس ( المستوطنات الجماعية ذات النظام الشيوعي ).

بالتالي إن تعريف "خط الفقر"، يعبر عن وضع نسبي وليس عن وضع مطلق؛ أو عن قطاعات كاملة لا تذهب للعمل انطلاقا من اختيار شخصي، ثقافي أو تقليدي كما هي حال الحريديم المتزمتين دينيا. وهناك معطى آخر خاص باسرائيل حيث: 57في المئة من الحاصلين على ضمان الدخل هم اصحاب عقارات (شقة مسجلة على اسمهم). وهذا يعني ان الفقر في اسرائيل لا يشبه الفقر الموجود في غواتيمالا. ومع العلم بأن مستوى الحياة في اسرائيل مرتفع، فان الفقراء فيها يعتبرون ميسوري الحال بالمقارنة مع دول حيث الناتج الوطني الخام هو الاقل حيث الدخل لا يزيد عن بضع مئات من الدولارات للفرد.

**2 – خطر الفوارق الطبقية:**

تجتمع في مؤتمرات «هرتسليا» الأمنية، منذ سنوات، النخب الإسرائيلية في الحكومة والجيش والمخابرات والجامعات ورجال الأعمال وضيوف من المختصين الأجانب من الولايات المتحدة

وأوروبا. وتباعاً، حذر باحثون إسرائيليون من خطورة تفكك اللحمة داخل المجتمع الإسرائيلي جراء تفاقم الفوارق بين طبقاته وتلاشي خدمات الدولة، بسبب السياسات الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة التي يقودها رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو)، سواء منذ شغل منصب وزير المالية قبل أكثر من عقد، مروراً برئاسته للحكومة. ويعتبر هؤلاء الباحثون أن هذه المشاكل الداخلية أشد خطراً على إسرائيل من قنبلة إيران النووية، ومن الجيوش العربية لأنها تفقد الإسرائيليين مناعتهم المعنوية. فمع نهاية 2014، كشف تقرير إسرائيلي غير حكومي، أن حجم الفقر في المجتمع الصهيوني أكبر من المعطيات الرسمية، وأن كل طفل ثالث من بين الاطفال فيه فقير.

ويفيد تقرير مؤسسة «التأمين الوطنية» الصادر عن منظمة اجتماعية باسم «لاتيت» الإسرائيلية المعنية بشؤون الرفاه الاجتماعي والفقر: «أن هناك نحو 2.5مليون فقير في إسرائيل من ضمنهم 932ألف طفل، أي ما يمثل 35% من أطفال إسرائيل». كما يكشف أن «كل طفل رابع في ذلك المجتمع يذهب للنوم جائعاً عدة مرات في الشهر»، وأضاف التقرير أنه «يوجد في اسرائيل 60الف عائلة تعيش على معونات غذائية تقدمها جمعيات. ومع ذلك، فإن 25% من أطفال تلك العائلات ينامون جوعى عدة مرات في كل شهر، و 22% من أولادهم يذهبون الى المدرسة من دون أن يأخذوا طعاماً معهم». وخلص التقرير إلى أن «10% من العائلات التي تحصل على معونات غذائية اضطروا إلى المبيت في مكان عام أو في الشارع، و54% من تلك العائلات تم قطع التيار الكهربائي عن بيوتها بسبب عدم تسديد فاتورة الكهرباء، و 63% لم يتمكنوا عدة مرات من تسديد إيجار الشقة، و36% عبروا عن تخوفهم من اضطرارهم لإخلاء مكان سكنهم. وتحدث 72.5% من العائلات عن الاضطرار الى التنازل عن شراء دواء بسبب عدم القدرة على الدفع، كما أكد 94% من المسنين بأن مخصصات الشيخوخة لا تسمح لهم بالعيش بكرامة وشراء احتياجات أساسية». وقد تحول هذا التقرير إلى مادة سجال انتخابي بين الأحزاب والقيادات السياسية الإسرائيلية، حيث حول منافسو (بنيامين نتنياهو) أرقام اتساع نطاق الفقر إلى لائحة اتهام ضد سياسته الاقتصادية والمالية.

فقد أشار «حزب العمل» إلى أن (نتنياهو) «في الوقت الذي كان فيه مشغولاً بتخويف الجمهور من تهديدات خارجية، تنامى تهديد استراتيجي داخلي، بصورة 2,5مليون فقير، وهو ما يؤشر إلى فشل مدوّ للسياسة الاقتصادية لنتنياهو». أما حزب «ميرتس» اليساري، فأعلن: «لقد فشلت حكومة نتنياهو في العناية بطبقات المجتمع الإسرائيلي البسيطة والمعوزة وبغلاء المعيشة وتدهور الحالة الاقتصادية لعشرات الأسر التي تعيش تحت خط الفقر». ومن جهته، هاجم اليميني (الليكودي حتى وقت قريب) رئيس حزب «كلنا» (موشيه كحلون) رئيس الحكومة (نتنياهو)، مركزا على تأكيد «التقرير» بأن «الفقر في اسرائيل يتفاقم والفجوات تكبر وعدم المساواة تأخذ أبعاداً لا سابق لها». كذلك، رأى رئيس الدولة السابق (شمعون بيريز) أن التقرير هو «لائحة اتهام خطيرة ضد أنفسنا، ومن غير الممكن تأجيل أو الاستخفاف بمعطياته»، مضيفاً: «كما عرفنا كيف نجمع أموالاً للأمن والحرب، فمن واجبنا تجنيد أموال لمعالجة الفقر».

ويقول مدير عام 'لاتيت'، عيران فاينتروب، إن "مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي نصدره يدل للعام الثالث على التوالي على أن أبعاد الفقر في إسرائيل مرتفعة أكثر بكثير من تلك التي تنشرها مؤسسة التأمين الوطني، الذي يمد 'خط فقر' افتراضي من خلال الاستناد إلى معيار دخل العائلة فقط ".

ويبين تقرير الفقر البديل أنه يعيش في إسرائيل 2436000مواطنا في فقر. وتبلغ نسبة الأولاد الذين يعيشون في فقر 35.4%، حوالي مليون ولد، و25.8% بالغين.

وأظهر استطلاع أجرته المنظمة معطى خطيرا يعكس الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وجاء فيه إن 81.5% من المواطنين يعتقدون أن أي شخص يمكن أن يتدهور وضعه إلى الفقر جراء فصل من العمل أو مرض أو أزمة. وأشار 50.6% من الفقراء الذي يستعينون بجمعيات الرفاه إلى أنه قبل تدهور وضعهم الاقتصادي كانوا يعيشون بمستوى اجتماعي – اقتصادي يوازي الطبقة الوسطى، لكن 65.7% منهم غرقوا في ديون. وتظهر الاستطلاعات الدورية في هذا الخصوص أن الجمهور يمنح الحكومة علامة سيئة للغاية بكل ما يتعلق بمعالجتها للفقر والعمل على تقليصه. وقد حصل

وزير الرفاه الإسرائيلي، حاييم كاتس، على علامة 3.9من 10، ووزير المالية، موشيه كحلون، على علامة 4.4، بينما حصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو على علامة 2.9. ويضع 74.8% من الجمهور في إسرائيل في المكان الأول أو الثاني مسألة ضرورة معالجة مشكلة الفقر على المستوى العام، ونسبة مشابهة ترى أن المسؤولية ملقاة على الحكومة. لكن 66.7% يرون أن الحكومة تضع قضية الفجوات الاجتماعية في مكان متدن في سلم أولوياتها.

في مؤتمر «سديروت» الاقتصادي الاجتماعي، قبل أكثر من عام، تبين أن «إسرائيل تحتل المرتبة الرابعة من ناحية انتشار الفقر في دول منظمة التعاون والتنمية الدولية، وأن الفقر يتسبب في حالة إحباط وغضب واغتراب لدى شرائح الفقراء». وكشف استطلاع رأي عرضت نتائجه في المؤتمر عن تفشي الفقر واتساع الفوارق الطبقية بحيث أن «واحدا من بين كل أربعة مستطلعين يقول إنه يعرف على الأقل شخصا واحدا عن كثب فكّر بالانتحار خلال العام المنصرم بسبب حالة الضيق الاقتصادي». كما أن ثلث المستطلعين «يحسون بمشاعر الإقصاء من قبل إسرائيليين آخرين حالتهم المادية جيدة، بينما يشعر 82% أن الدولة لا تكترث بالفقراء.

وفي السياق علق الحاخام (يحيئيل إكشطاين) مدير عام صندوق «الصداقة اليهودي» في المؤتمر المذكور إنه «ينبغي على إسرائيل أن تخجل من نفسها. أخجل أن أشعر خلال تجوالي في إسرائيل وكأنني في أوكرانيا، حيث أحضر الغذاء لمسنين أجدهم بلا قدرة على شراء ملابس وليس لديهم دواء أو إمكانية لتدفئة منازلهم من البرد».

وعن جذر المشكلة، وإضافة إلى السياسات المالية الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة، وضع تقرير «مخصصات» إصبعه على الجرح، رابطاً بين حالة الفقر الآخذة بالاتساع في المجتمع الإسرائيلي وبين«إسرائيل العسكرية» مستخلصاً أن (الحكومة الجديدة) «ربما تكون الفرصة الأخيرة للحسم فيما إذا كان يتعين شراء دبابة أخرى أو إنقاذ طفل من الفقر، وما إذا كان علينا الاهتمام بمستقبل المجتمع الإسرائيلي، أو حراسة حدود الدولة فقط»!

"مركز أدفا" المتخصص في دراسة موضوع المساواة والعدالة الاجتماعية في اسرائيل نشر دراسة جديدة تعنى بحالة العائلات الإسرائيلية التي تعيش فوق خط الفقر بقليل، وأكد فيها أن وضع هذه العائلات ليس أفضل بكثير من العائلات الفقيرة. وورد في مقدمة هذه الدراسة، التي أعدها كل من شلومو سفيرسكي وأفيف ليبرمان وإيتي كونور أطياس ما يلي: منذ أن بدأت الدول المختلفة بتعريف وتحديد خط الفقر، كان من الواضح أن أي مبلغ أو معدل يحدّدان سيكونان بمثابة خط مرن لا يشمل بالضرورة كل الشرائح الموجودة في ضائقة. وبحسب مولي أورشانسكي، واضعة مؤشر الفقر الأميركي في بداية الستينيات، ليس علينا دراسة الفقراء تحت خط الفقر فحسب، بل ودراسة أصحاب الدخل الثابت البعيد عن الحد الأدنى المقبول من الدخل، والذي يضعهم فوق خط الفقربقليل. وسميت هذه المجموعة بأنها "قريبة من الفقر". ويحرص مكتب الإحصاء الأميركي على نشر الاحصائيات عن السكان القريبين من خط الفقر والتي يعرّفهم على أنهم طبقة يتراوح متوسط دخلها بين 100% و125% من خط الفقر.

وتلفت دراسة "مركز أدفا" الجديدة الانتباه إلى طبقة اجتماعية بعيدة كل البعد عن محط اهتمام الرأي العام عند تداوله موضوع الفقر. فمن المعروف أن نسبة الفقر في إسرائيل هي من الأعلى في دول الغرب، وهي مرتفعة بما يكفي لتكون محط اهتمام وتركيز الرأي العام. ومع ذلك، وكما تظهِر هذه الدراسة، فإن حالة الطبقة الاجتماعية القريبة من خط الفقر ليست أفضل بكثير من حالة الطبقة الاجتماعية الفقيرة. وتسعى هذه الدراسة لتوسيع النقاش في إمكانيات المساعدة للعائلات القريبة من خط الفقر، بالإضافة إلى المخصصات المقدمة من التأمين الوطني، لكي تستفيد هذه العائلات من الخدمات المتوّفرة لأصحاب الدخل الأعلى. هذا بالإضافة إلى وضع الحاجة لتمويل هذه الخدمات بنطاق أوسع على جدول الأعمال كي لا تحتاج هذه العائلات لتمويلها واقتنائها.

الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تتمحور حول الطبقة القريبة من خط الفقر، الطبقة الاجتماعية التي يتراوح دخلها بين 100% – 125% من خط الفقر. ومعدل انتشار الفقر في العام 2016فان

5ر18%، و1ر8% من العائلات في إسرائيل كانت بقرب خط الفقر، أي أن 6ر26% من العائلات في إسرائيل كانت موجودة تحت خط الفقر أو بالقرب منه.

وقرابة نصف العائلات العربية في إسرائيل (2ر49%) كانت موجودة تحت خط الفقر في العام 2016، مقابل 2ر13% من العائلات اليهودية، بينما تواجدت 5ر13% من العائلات العربية بالقرب من خط الفقر مقابل 2ر7% من العائلات اليهودية.

في العام 2016كان اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) الأكثر فقرا في المجتمع اليهودي، مع نسبة 8ر22% تحت خط الفقر، وكان 1ر12% من اليهود الروس (الذين قدموا إلى البلاد في أوائل التسعينات) بالقرب من خط الفقر، مقابل 4ر4% من الجيل الثاني لليهود الأشكناز. وكانت نسبة العائلات التي تعيلها امرأة بين الأعوام 2003 – 2016حوالي 35%. وبقي هذا المعطى ثابتا بين السنوات 2003 – 2016. في المقابل، نسبة العائلات التي تعيلها امرأة في العام 2016كانت 1ر43%، و9ر42% منها قريبة من خط الفقر.

بين الأعوام 2003و2016ارتفعت نسبة العائلات التي يعيلها عامل- سواء أجير أو صاحب مصلحة (مستقل)- الموجودة تحت خط الفقر وبالقرب منه. في المقابل، نشهد ارتفاعا بما يقارب الضعف في نسبة العائلات التي يعيلها شخصان فما فوق الموجودة تحت خط الفقر أو بالقرب منه. وارتفعت نسبة العائلات الفقيرة التي يعيلها خريج مؤسسة أكاديمية من 13% إلى 1ر22% – ارتفاع حاد بنسبة 70%. وارتفاع مشابه لوحظ في نسبة العائلات القريبة من خط الفقر، من 8ر15% إلى 7ر26%. وبلغت نسبة مخصصات التأمين المختلفة من مجموع مدخولات العائلات الفقيرة 62% في عام 2003، وانخفضت إلى 8ر43% في العام 2016. انخفاض مشابه كان لدى العائلات القريبة من خط الفقر: من 42% في العام 2003إلى 30% في العام 2016، انخفاض بنسبة 30% لدى المجموعتين.

فحصت الدراسة مصروفات العائلات الموجودة بالقرب من خط الفقر على أربع خدمات: تأمين صحي مكمّل من صندوق المرضى، تأمين صحي خاص من شركات التأمين، تربية منهجية (مدارس) وتربية لا منهجية (دورات، مخيمات... الخ). ووجدت أن قيمة مصروفات العائلات القريبة من خط الفقر على الخدمات أعلاه كانت أقرب إلى مصروفات العائلات الفقيرة منها إلى مصروفات العائلات من الطبقة الوسطى.

كما درست احتمال مصروفات أعلى من متوسط المصروفات لكافة العائلات (باستثناء الطبقة العليا) على كل من هذه الخدمات. في العام 2016، كان احتمال إنفاق العائلات اليهودية القريبة من خط الفقر أعلى من المتوسط قريبة من احتمال الإنفاق العالي لدى العائلات تحت خط الفقر. في المقابل، كان الاحتمال لدى العرب أقرب في معظم الحالات للطبقة الوسطى الدنيا.

وأشارت الدراسة إلى أن الرأي العام يتركز في مداولته لقضية الفقر في إسرائيل في قضيتين أساسيتين: الأولى، ما هو خط الفقر؟ وتدل هذه الدراسة على أن خط الفقر القائم يقصي شريحة واسعة من المجتمع التي لا تختلف جوهريا عن الطبقة الفقيرة (تحت خط الفقر). والثانية، ما هي الخطوات الصحيحة لتقليص الفقر؟ وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن رفع الفقراء لفوق خط الفقر قد لا يكون كافيا، وذلك لأن العديد من مميزات الطبقة الموجودة فوق الخط مباشرة لا تختلف كثيرا عن مميزات الطبقة الموجودة تحت الخط.

في الوقت نفسه، تساعد نتائج هذه الدراسة على لفت الانتباه إلى المجالات السياسية التي بإمكانها مساعدة العائلات القريبة من خط الفقر في جهودها للحفاظ على وضعها وتجنب التدهور للفقر وفي الوقت نفسه ضمان وصولها لخدمات تستهلكها الطبقة الوسطى. وعلى سبيل المثال تعريف سلة عامة للخدمات التعليمية اللامنهجية وتمويلها العام.

### 3 – تأثير الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع:

تُعتبر عبارة "الشريحة المئوية العليا" مُصطلحا مركزيا في السنوات الأخيرة في الجدل العام فيما يتعلق بقضية انعدام المساواة المتفاقمة في إسرائيل، ويُقصد بهذا المصطلح التركّز الكبير للموارد

والثراء بين يدي قلة من أصحاب رأس المال. لكن فهم الصورة الكاملة لحالة انعدام المساواة تستلزم أيضا التطرق لشريحة مئوية عليا إضافية، وهي "شريحة مئوية عليا سياسية." تضم هذه الشريحة المئوية المستوطنين "الأيديولوجيين"، حيث تتمتع قيادتهم السياسية بقوة سياسية عُظمى، تُمكنها من فرض "الفيتو" على أي خطوة حقيقة باتجاه الحل السياسي وخاصة أي تحرك في الطريق من أجل إقامة دولة فلسطينية. وفيما تُمثل "الشريحة المئوية" الأولى حالة التمركز المتزايد لرأس المال في إسرائيل، فإن الشريحة الثانية تُساهم في بقاء الصراع وفي تحميل الشرائح الضعيفة ثمنه الغالي اجتماعيا واقتصاديا.

إن الجواب على السؤال حول سبب اتساع الفجوات الاقتصادية–الاجتماعية في إسرائيل لهذه الدرجة الكبيرة، يكمن في قدرة الشريحتين المئويتين الأعلى، اقتصاديا وسياسيا، على بلورة الأجندة العامة في إسرائيل ومنع تنفيذ أي خطوات يمكن أن تُساهم في تقليص حالة عدم المساواة واحتواء كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي . ذلك ان الكثير من الإسرائيليين يتعاملون مع قضية الاحتلال والمقاومة الفلسطينية وكأنها شأن أمني أو سياسي ولا علاقة له بالقصة الاقتصادية– الاجتماعية. لكن هذا يمثل إدراكا خاطئا: لأن "صيانة الاحتلال" هي أمر مُكلف جدا، ويضر بالنمو الاقتصادي وبقدرة الدولة على الاستثمار من أجل تطوير المناطق البعيدة عن المركز ورفع جودة حياة جميع سكان الدولة". ويمس الاحتلال بالاستقرار الاقتصادي للدولة ويولد سيرورات نمو متقلبة جدا، وغالبا ما تواجه النمو الاقتصادي عقبات بسبب المواجهات العنيفة المتواصلة مثل الانتفاضتين والحرب على غزة عام 2014. والضرر الأكثر وضوحا وتأثيرا هو الثمن العسكري اي: الزيادات المتواصلة لميزانية الأمن بسبب النشاطات العسكرية. وقد وصلت هذه الزيادات في مطلع القرن الحالي الى 55.6مليار شاقل. وذلك بالإضافة إلى ميزانية الأمن الجارية، والتي تمول أيضا العمليات الجارية في المناطق المحتلة. جانب آخر يتعلق بزيادة النفقات الأمنية هو توجيه جزء من موارد وزارة الأمن الداخلي لرعاية الاحتلال.

إن القطاع الاقتصادي الأكثر تأثراً بالصراع هو القطاع السياحي. تتمتع إسرائيل بإمكانيات هائلة في مجال السياحة، إلا أن كل حدث أمني كبير يؤدي إلى تراجع حاد في حركة السياحة الوافدة للدولة. يمس الاحتلال أيضا بالتصنيف الائتماني لإسرائيل، وهو أصلا منخفض نسبيا مع الاقتصادات المتطورة، وذلك بسبب تهديد الأخطار الأمنية على الاستقرار الاقتصادي للدولة. والتصنيف الائتماني المتدني يعني تكاليف فوائد دين عالية. في المواجهات، مثل الحرب على غزة عام 2014، تجنبت حكومة إسرائيل الإعلان عن حالة طوارئ خوفا من أي يؤدي الأمر إلى الإضرار بتصنيفها الائتماني، مما أدى إلى امتناعها عن تقديم التعويضات الكاملة للمواطنين والمصالح التجارية التي تضررت اقتصاديا خلال أيام الحرب.

لقد تفاقمت مشكلة انعدام المساواة في إسرائيل بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة وتعتبر في يومنا هذا من الأعلى في العالم الغربي. لقد تم تبني السياسات الاقتصادية النيو–ليبرالية منذ سنة 1985، إلا أن الخطوات الأشد حدة اتُخذت في فترة الانتفاضة الثانية، والتي ترافقت بأزمة اقتصادية من الأطول في تاريخ الكيان . أهم هذه الخطوات: سياسة تقشف حكومية أدت إلى تقليص الإنفاق الحكومي عامة والإنفاق على الخدمات الاجتماعية خاصة؛ تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات، الأمر الذي عاد بالفائدة الكبرى على الطبقات الغنية في إسرائيل؛ تقليصات حادة في مخصصات التأمين الوطني والتي رفعت إلى حد كبير نسبة الفقراء ومسّت بالطبقة الوسطى.

يمكن القول أيضا أنه لولا حالة الطوارئ التي ولّدتها تلك الانتفاضة لم يكن بالإمكان تطبيق هذه الخطوات المتطرفة، أو ربما كان بالإمكان اتخاذها بشكل أقل حدة وأكثر تدريجا. هذا مثال واضح على العلاقة بين النهج النيو–ليبرالي داخل حدود الخط الأخضر وبين السلطة العسكرية المتواصلة على جانبي الخط الأخضر.

إن انعدام الاستقرار لا يمس فقط بالإسرائيليين محدودي الدخل إنما أيضا بالشركات الكبيرة وبأصحاب المدخولات العالية. إلا أن هؤلاء يتمتعون بالحماية المُباشرة وبالدعم الكريم من حكومات

إسرائيل، والتي تبذل أقصى ما في وسعها لحمايتهم من خلال فرض الضرائب المنخفضة على الأفراد والشركات، من خلال تخفيض تكلفة الائتمان ومن خلال اتباع سياسة ثابتة لخفض تكاليف العمل.

إن الصراع المتواصل يمس على وجه الخصوص بالمواطنين العرب في الدولة، والذين يعانون من التمييز المتواصل في جميع جوانب التطوير الاقتصادي وجودة الحياة مقارنة بالسكان اليهود.

الصراع يصعب من إبعاد شبح "الولاء" للدولة وتبني سياسة تخصيص أراض أكثر سخاءً. بدون وجود سياسة تخصيص أراض عادلة يصعب جدا النهوض بالاقتصاد بشكل حقيقي- مثلا، من خلال إقامة مناطق صناعية مثل تلك القائمة في بلدات التطوير اليهودية وفي المستوطنات.

4- صورة الوضع الاجتماعي 2018:

نشر تقرير مركز أدفا السنوي للعام 2018 : "لمحة على الوضع الاقتصادي – الاجتماعي" عشية الانتخابات للكنيست – أي في فترة من المفترض أن يكون فيها نقاش حي ومفتوح عن أهداف السياسة العامة. لكن بدلا من التركيز على هذه القضايا، قليلا ما نرى القوائم المختلفة تتنافس على مواضيع تتعلق بالسياسة العامة، وخاصة بالسياسة الاجتماعية الاقتصادية. وجاء في التقرير انه على الرغم من أننا نشهد ارتفاعا بعدد المعيلين للعائلات – فإن الكثير من الإسرائيليين يجدون أن سوق العمل لا ينقذهم من الدخل المنخفض ومن تدني مستويات المعيشة. المجتمع الإسرائيلي بحاجة ماسة لتطوير اقتصادي متوازن في جميع أنحاء البلاد ولدى جميع الفئات السكانية، تعزيز الطبقة الوسطى، رفع القدرة على الوصول للتعليم العالي، الإسكان العام، التأجير طويل الأمد، تمويل حكومي للخدمات الطبية الكاملة دون الحاجة إلى تأمين تكميلي وما إلى ذلك. وكان من نتائج التقرير الرئيسة ما يلي:

**أ. مدخولات العائلات**

للعائلات في إسرائيل أربعة مصادر دخل: مرتب (عمل)، رأس المال، مخصصات التأمين، ومخصصات التقاعد.

زادت حصة الدخل من المرتب (العمل) في مجمل مدخولات العائلات بين الأعوام 2000و 2017لدى الطبقات العشرية الأولى – والسابعة، خاصة في العشريتين الأدنى. في العشر الأسفل ارتفعت حصة الدخل من المرتب من 31.7٪ إلى 52.3٪ ومن 47.9٪ إلى 60.0٪ في العشرية الثانية. هذه الزيادة، (حتى ولو كانت تعكس زيادة ما في الأجور – مثل الزيادة في الحد الأدنى للأجور – وتأثير ضريبة الدخل السلبية والبرامج المختلفة لتشجيع الانخراط في سوق العمل) تعكس أساسا زيادة عدد المعيلين لكل عائلة في هذه الفئات العشرية: بنسبة 65٪ في العشرية السفلى، بنسبة 56% في العشرية الثانية، بنسبة 54% في العشرية الثالثة، و- 43% في العشرية الرابعة.

لوحظ ارتفاع في الدخل من رأس المال لدى العشريات العليا. في العام 2017، شكل الدخل من رأس المال 6.6٪ من دخل مجمل دخل العائلات في العشرية العليا – زيادة مقارنة بعام 2016 (5.5٪)، ولكن انخفاض مقارنة بعام 2015، حيث كان المعدل 10.9٪. جزء كبير من هذا المصدر هو الدخل من تأجير الشقق: في العام 2017، بلغت أرباح العشرية العليا 44٪ من إجمالي المدخولات كان التأجير.

بلغ الدخل من المخصصات والإعانات في العام 2017ما يقارب نصف إجمالي الدخل للعائلات في العشرية الدنيا، 37٪ من إجمالي دخل الأسر في العشرية الثانية، وحوالي ربع دخل العائلات في العشرية الثالثة. تقلص دخل العائلات من المخصصات والإعانات إلى حد كبير في العقدين الماضيين، نتيجة للتخفيضات والتقليصات الكبيرة في مخصصات التأمين الوطني في سنوات أزمة الانتفاضة الثانية. كان المتضررون من هذه التقليصات ستة العشريات المنخفضة، على سبيل المثال، انخفضت حصة المخصصات والإعانات في إجمالي دخل الأسر من 66.6٪ إلى 45.8٪، ومن 50.4٪ إلى 37.2٪ في العشرية الثانية. من العوامل الإضافية التي أدت إلى زيادة عدد المعيلين كانت رفع سن استحقاق المعاش التقاعدي ومعاش الشيخوخة في العام 2004، من 60إلى 62للنساء ومن 65إلى 67للرجال.

على الرغم من أن الزيادة في عدد المعيلين في كل عائلة قد أدى إلى زيادة طفيفة في الدخل، إلا أنه لم يكن كافياً لتغيير سلم الدخل بشكل كبير. تم توظيف العديد من المعيلين الجدد في وظائف منخفضة الأجر و/أو في وظائف بدوام جزئي في خدمات مثل المبيعات، المطاعم، مقدمي الرعاية التمريضية، حراس الأمن، وما إلى ذلك. تم تسجيل نسبة كبيرة من الفقراء بين العمال والعاملات في مجالات مثل البناء والنقل – 22.5٪ و 12.2٪ على التوالي. وبلغ متوسط الدخل الشهري الإجمالي من جميع مصادر الدخل الأربعة للعائلة التي يعيلها موظف في العشرية العليا 60484شيكل، أي ما يعادل 12ضعف من الدخل لدى العشرية السفلى، 5،079شيكل.

تلقت العشريتان العليتان، سوية، 43.3% من مجمل مدخولات العائلات التي يعيلها موظف. بينما تلقت ثمانية العشريات الأخرى، سوية، 56.7%. من الجدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لم تتغير في العقد الأخير.

**ب. رواتب كبار الموظفين\المسؤولين**

في العام 2017، انخفضت أجور المدراء وكبار الموظفين في الشركات الكبيرة مقارنة بالعام 2016. كان الانخفاض الكبير، وللمرة الأولى، في المكافآت التي تشكل الراتب، في حين أن المنح، الدفع المعتمد على الأسهم، والدفعات الأخرى، لم تتغير أو ترتفع تقريبا. يمكن تفسير جزء من الانخفاض بموجب قانون تحديد أجور كبار الموظفين في القطاع المالي، والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2016.

ومع ذلك، فإن تعويض مديري الشركات الكبرى كان عالياً للغاية. بلغ متوسط عدد المديرين التنفيذيين لإحدى أكبر 100شركة التي يتم تداول أسهمها في بورصة تل أبيب ("تل أبيب 100" بين عامي 2016-2011و "تل أبيب 125" في عام 2017) بمبلغ إجمالي سنوي بلغ 4.45مليون شيكل، أو 371000شيكل في الشهر – أي ضعف 36من متوسط الأجر في السوق.

**ج. فجوات الأجور بين الجنسين**

كان التحسن الذي لوحظ مؤخرا في الأجور محسوسا أكثر لدى النساء منه لدى الرجال. ارتفعت النسبة المئوية للنساء اللائي يكسبن أعلى من متوسط الأجر بين عامي 2000و 2016، من 18.6٪ إلى 26.8٪، مقابل ارتفاع بنسبة 37.7٪ لدى الرجال.

على الرغم من تراجع التمييز بين الجنسين، لا تزال إسرائيل في مرتبة منخفضة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في هذا المجال. تقدم الـــ ה–OECDبيانات واحصائيات عن الفجوة في الأجر المتوسط بين الرجال والنساء في الدول الأعضاء فيها: تتواجد إسرائيل في أسفل اللائحة مع فجوة قدرها 21.6٪.

**د. فجوات الأجور بين المجموعات القومية المختلفة**

في العام 2017، كان معدل الأجور لدى الرجال من أصول أشكنازية 961،16شيكل، مقابل 291،13شيكل لدى الرجال من الاصول الشرقية. كانت الفجوة بين المجموعتين أصغر في السنوات السابقة، بعد سنوات من التقلص البطيء. لا نعرف إن كان هذا التغيير محض صدفة أم أنه جزء من نزعة نحو التغيير. كانت رواتب المواطنين العرب في إسرائيل أقل بكثير من عامة الموظفين: 723،7شيكل جديد للرجال و 370،5شيكل جديد للنساء في العام 2017 – حوالي ثلثي متوسط الأجر لكل من الجنسين. لوحظت الأجور المنخفضة كذلك لدى اليهود من أصول أثيوبية وآسيوية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد عام 1990 – معظمهم من اليهود الإثيوبيين؛ في العام 2017، كان متوسط الأجر للرجال 247،8شيكل – 70٪ من متوسط أجور الرجال. في أسفل جدول الأجور نجد النساء الإثيوبيات والنساء العربيات، بأجور متوسطة تبلغ 5568شيكل و5370شيكل على التوالي.

**هـــــ. معامل جيني**

معامل جيني الأخير الذي نشره التأمين الوطني في العام 2017هو 0.352. يظهر هذا المعطى انخفاضا بنسبة 1.6% مقارنة بالعام 2016، وهو الأكثر انخفاضا منذ عقدين. مع ذلك، التمييز في إسرائيل هو من الأعلى في دول الـــ OECD.

**و. الحاصلون على الدراسة العليا**

32.2٪ فقط من الأشخاص الذين كانوا يبلغون 17من العمر في العام 2009وصلوا في العام 2019إلى واحدة من ثلاث مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، أي واحد من كل ثلاثة. فقط 79.8٪ ممن بلغوا من العمر 17عاما في العام 2009كانوا في المسار المؤدي إلى امتحانات البجروت. في العام نفسه حظي 46.1٪ فقط على شهادة بجروت في العام نفسه. شهادات جزء من هؤلاء لم تكن كافية لقبولهم لإحدى مؤسسات التعليم العالي. نتيجة لذلك، كان 39.3٪ فقط من الفئة العمرية هذه مؤهلين للحصول على التعليم العالي، ولكن فقط 32.3٪ بدأوا دراساتهم في غضون ثماني سنوات من التخرج.

**ز. إسكان**

في عام 2017، لم يكن لـــ 28.3٪ من العائلات شقة ملك، مما جبر معظمهم اللجوء إلى سوق الإيجار الخاص، والذي يتميز بانعدام القوانين الصارمة فيه. ارتفعت نسبة العائلات التي تعيش في مساكن مستأجرة 24.3٪ في عام 1997إلى 27.9٪ في عام 2017.

الإيجار الخاص هو في أساسه تدبير لتحويل رأس المال من الطبقات ذات الدخل المنخفض إلى الأثرياء. توضح الحسابات التي قمنا بها أنه في العام 2017، بلغ إجمال الدخل من تأجير البيوت في إسرائيل 15.68مليار شيكل. وصل 6.85مليار شيكل من هذا المبلغ للعشرية العليا، 2.63مليار شيكل وصل للعشرية التاسعة، و2.02مليار شيكل للعشرية الثامنة. بعبارة أخرى، تلقت ثلاث العشريات العليا، مجتمعة، 73٪ من إجمالي مدخولات التأجير. العشرية العليا وحدها حصلت على 44٪ من هذا الدخل.

**ح. الصحة**

أصبحت التأمينات الصحية، التكميلية والخاصة، عملاً ماليًا ضخمًا: زاد إنفاق العائلات على هذه التأمينات، المشاركة في شراء الأدوية والعلاجات من 4.6مليارات شيكل في العام 2000 (بأسعار

عام 2017) إلى 13.9مليار شيكل في عام 2017. يمكن القول أن هذه التأمينات والمصروفات ضريبة إضافية على الضريبة المسماة "التأمين الصحي، والتي يدفعها المواطنون للتأمير الوطني: 13.9مليار شيكل تعادل 60٪ من الرسوم الصحية التي ندفعها للتأمين الوطني.

في الختام: ان سوق العمل، بصورته الحالية، غير قادر على منح المواطنين في إسرائيل مستوى معيشي لائق، وذلك بسبب الانفصام العميق الكامن به، بين الـــ "ستارت اب نيشن" وبين المناطق النائية الواسعة. على الدولة القيام بسيرورة من دتخل حدودو الستارت اب نيشن وتطور الاقتصاد المتوازن لجميع أنحاء البلاد ولجميع الفئات السكانية.

**5 – هل من إمكانية للالتحاق بالطبقة الوسطى:**

منذ بدأت الدول المختلفة بتعريف وتحديد "خط الفقر"، كان من الواضح أن أي مبلغ أو معدل يحدّدان سيكونان بمثابة خط مرن لا يشمل بالضرورة كل الشرائح الموجودة في ضائقة. وتقول مولي أورشانسكي – واضعة مؤشر الفقر الأمريكي في بداية الستينيات: ليس علينا دراسة الفقراء تحت خط الفقر فحسب، بل ودراسة أصحاب الدخل الثابت البعيد عن الحد الأدني المقبول من الدخل، والذي يضعهم فوق خط الفقر بقليل. سميت هذه المجموعة بـــ "مقاربة الفقر" ( Near Poverty).ويحرص مكتب الإحصاء الأميركي على نشر الاحصائيات عن السكان القريبن من خط الفقر والتي يعرّفهم على أنهم طبقة يتراوح متوسط دخلها بين 100٪ و 125٪ من خط الفقر.

في اسرائيل يلفت بحث مركز أدفا الجديد الانتباه إلى طبقة اجتماعية بعيدة كل البعد عن محط اهتمام الرأي العام في تداوله لموضوع الفقر. فمن المعروف أن نسبة الفقر في إسرائيل هي من الأعلى في دول الغرب، وهي مرتفعة بما يكفي لتكون محط اهتمام وتركيز الرأي العام. ومع ذلك، وكما تظهِر هذه الدراسة، فإن حالة الطبقة الاجتماعية القريبة من خط الفقر ليست أفضل بكثير من حالة الطبقة الاجتماعية الفقيرة. ويسعى المركز لتوسيع النقاش في إمكانيات المساعدة للعائلات القريبة من خط

الفقر، بالإضافة إلى المخصصات المقدمة من التأمين الوطني، لكي تستفيد هذه العائلات من الخدمات المتوّفرة لأصحاب الدخل الأعلى. هذا بالإضافة إلى وضع الحاجة لتمويل هذه الخدمات بنطاق أوسع على جدول الأعمال لكي لا تحتاج هذه العائلات لتمويلها واقتنائها. وتفيد الدراسات بحسب المركز بان الطبقة القريبة من خط الفقر – هي الطبقة الاجتماعية التي يتراوح دخلها بين 100% – 125% من خط الفقر. وقد بلغ معدل انتشار الفقر في العام 2016ما نسبته 18.5٪، و8.1٪ من العائلات في إسرائيل كانت بقرب خط الفقر. أي أن 26.6٪ من العائلات في إسرائيل كانت موجودة تحت خط الفقر أو بالقرب منه. وقرابة نصف ( 49.2%) العائلات العربية في إسرائيل كانت موجودة تحت خط الفقر في العام 2016، مقابل 13.2% من العائلات اليهودية. بينما تواجدت 13.5% من العائلات العربية قرب خط الفقر مقابل 7.2% من العائلات اليهودية. وفي العام 2016كان اليهود الأثيوبيون الأكثر فقرا في المجتمع اليهودي، مع نسبة 22.8% تحت خط الفقر، و12.1% من اليهود الروس (الذين قدموا إلى البلاد في أوائل التسعينات) قرب خط الفقر، مقابل 4.4% من الجيل الثاني لليهود الأشكناز. وكانت نسبة العائلات التي تعيلها امرأة بين السنوات 2003 – 2016حوالي 35%. بقي هذا المعطى ثابتا بين السنوات 2003 – 2016. بالمقابل، نسبة العائلات التي تعيلها إمرأة كانت في العام 201643.1%، و– 42.9% منها قريبة على خط الفقر. وبين الأعوام 2003و 2016ارتفعت نسبة العائلات التي يعيلها عامل – سواء أجير أو صاحب مصلحة (مستقل) – الموجودة تحت خط الفقر وبالقرب منه. بالمقابل، نشهد ارتفاعا بما يقارب الضعف في نسبة العائلات التي يعيلها شخصان فما فوق الموجودة تحت خط الفقر أو بالقرب منه. وارتفعت نسبة العائلات الفقيرة التي يعيلها خريج مؤسسة أكاديمية من 13٪ إلى 22.1٪ – ارتفاع حاد بنسبة 70٪. ارتفاع مشابه لوحظ في نسبة العائلات القريبة على خط الفقر، من 15.8٪ إلى 26.7٪.

وبلغت نسبة مخصصات التأمين المختلفة من مجموع مدخولات العائلات الفقيرة بين 62.0٪ في عام 2003، وانخفضت إلى 43.8٪ في العام 2016. انخفاض مشابه كان لدى العائلات القريبة من خط الفقر: من 42٪ في العام 2003إلى 30٪ في العام 2016. انخفاض بنسبة 30٪ لدى المجموعتين. وتم فحص مصروفات العائلات الموجودة بقرب خط الفقر على أربع خدمات: تأمين صحي مكمّل من صندوق المرضى، تأمين صحي خاص من شركات التأمين، تربية منهجية (مدارس، الخ) وتربية لا منهجية (دورات، مخيمات، الخ) فتبين أن قيمة مصروفات العائلات القريبة من خط الفقر على الخدمات أعلاه كانت أقرب على مصروفات العائلات الفقيرة من على مصروفات العائلات من الطبقة الوسطى. وتمت درسة الاحتمال لمصروفات أعلى من متوسط المصروفات لكافة العائلات (باستثناء الطبقة العليا) على كل من هذه الخدمات. في العام 2016، كانت احتمالية إنفاق العائلات اليهودية القريبة من خط الفقر إلى الإنفاق أعلى من المتوسط قريبة لاحتمال الانفاق العالي لدى العائلات تحت خط الفقر. بالمقابل، كان الاحتمال لدى العرب أقرب وفي معظم الحالات للطبقة الوسطى الدنيا.

**6 – الفقر والراي العام:**

يتركز الرأي العام في مداولته لقضية الفقر في إسرائيل بقضيتيين أساسيتين:

أ. ما هو خط الفقر؟ وتدل هذه الدراسة على أن خط الفقر القائم يقصي شريحة واسعة من المجتمع التي لا تختلف جوهريا عن الطبقة الفقيرة (تحت خط الفقر).

ب. ما هي الخطوات الصحيحة لتقليص الفقر؟ تشير النتائج إلى أن رفع الفقراء لفوق خط الفقر قد لا يكون كافيا، وذلك لأن العديد من مميزات الطبقة الموجودة فوق الخط مباشرة لا تختلف كثيرا عن مميزات الطبقة الموجودة تحت الخط. في الوقت نفسه، تساعد نتائج هذه الدراسة على لفت الانتباه إلى المجالات السياسية التي بإمكانها مساعدة العائلات القريبة من خط الفقر في جهودها

للحفاظ على وضعها وتجنب التدهور للفقر وفي الوقت نفسه ضمان وصولها لخدمات تستهلكها الطبقة الوسطى. على سبيل المثال، تعريف سلة عامة للخدمات التعليمية اللامنهجية وتمويلها العام.

**7 – خلاصة:**

في الخلاصة، يتبين أن إسرائيل ما زالت " تحتلّ" المرتبة الأولى في سلّم الفقر وانعدام المساواة ضمن دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي ( OECD)، حيث أن حجم ومنسوب الفقر في الكيان العبري الذي كان يحلم بأن يكون " دولة رفاه"– هما الأكبر والأشد في إطار الدول المذكورة، ولعل أحد الأسباب المركزية لذلك هو أن المخصصات المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني لا تتعدّل ولا تتحسن وفقًا لمستوى المعيشة ومتطلباتها– بل وفقًا لجدول غلاء المعيشة والأسعار، الذي ظل في السنوات الأخيرة يقارب... الصفر!